الموقف التركي من النزاعات الإقليمية العربية

١٩٢٣ـ ١٩٤٥

اعداد
مثنى رمضان علوان
طالب دكتوراه قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس

اشراف
ا.د خلف عبد العظيم الميري
استاذ التاريخ الحديث بكلية البنات جامعة عين شمس

مقدمة:

تمثل النزاعات الإقليمية العربية – التركية بعد الحرب العالمية الثانية أحد الجوانب المهمة في تاريخ العلاقات العربية التركية الحديثة، وقد كانت أزمتا الموصل والإسكندرونة تشكلان حجر الزاوية في العلاقات العربية التركية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ وقبل قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، حيث شغلت هاتين المسألتين الساحة السياسية والرأي العام في كل من تركيا والبلاد العربية لما تمثله كل من الموصل ولواء الإسكندرونة من قضايا ذات أبعاد تاريخية وحدودية وقومية.

وقد كانت ولاية الموصل جزءً من الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما احتلت من قبل بريطانيا وسرعان ما طالبت تركيا بضمها بعد قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، حيث نظرت الجمهورية الوليدة إلى الموصل باعتبارها واحدة من القضايا الحاسمة في تاريخها الحديث، وفي المقابل فإن العراق قد تمسكت بالموصل وطالبت بها فعملت بريطانيا على طرح القضية على الساحة الدولية وتوسيع نطاق الأزمة حتى أصبحت مشكلة حدود بين تركيا والعراق.

أما لواء الإسكندرونة فقد كان في العصر العثماني يعرف بسنجق الإسكندرونة وكان تابعًا لولاية حلب، حيث شكل العرب سكانه بأغلبية مطلقة، وفي عام ١٩١٥ احتوت مراسلات الحسين مكماهون على إشارات واضحة عن تبعية هذه المنطقة إلى الدولة العربية الموعودة، غير أن اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ جعلت اللواء ضمن المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي باعتباره جزءً من سوريا.

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى أُجبرت على توقيع معاهدة مدروس ١٩١٨م، وبناء على هذه المعاهدة قامت كل من بريطانيا وفرنسا باحتلال الموصل وسنجق الإسكندرونة وجزء من جنوب شرق الأناضول، رغم أن الموصل والإسكندرونة كانا يقعان ضمن الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا، ومن خلال الانتداب البريطاني والفرنسي على العراق وسوريا، قامت بريطانيا بإدارة الموصل بينما قامت فرنسا بإدارة لواء الإسكندرونة(*).

وبعد توقيع معاهدة لوزان ٢٤ يوليو ١٩٢٣م نشب نزاعان حول الحدود؛ الأول حول منطقة الموصل في العراق، حيث فرضت بريطانيا انتدابها. والثاني حول الإسكندرونة، حيث فرضت فرنسا انتدابها في سوريا، غير أن البرلمان العثماني الأخير كان قد تبنى عام ١٩٢٠م ميثاقًا وطنيًا يقضي بوقوع الموصل بأكمله وسنجق الإسكندرونة بأكمله داخل الحدود التركية. وقد أعلن أتاتورك حينها أن الحدود الجنوبية لتركيا سوف تمر جنوب الإسكندرونة وتمتد شرقًا حتى تضم الموصل والسليمانية وكركوك.

[أ] أزمة الموصل العراقية التركية:

لقد كانت الرغبة التركية في ضم الموصل تكمن في اعتبارها جزءًا من الوطن التركي الأم، فضلاً عن وجود أقلية تركية بها، كما كانت الموصل غنية جدًا بالنفط، وهذا ما دفع بريطانيا لفرض

السيطرة عليها سواء من خلال سايكس بيكو أو ما بعدها، ثم من خلال معاهدة لوزان[١]، حيث وقعت الموصل تحت الانتداب البريطاني المؤقت لحين تسوية النزاع حول الموصل من خلال مباحثات ودية بين تركيا وبريطانيا؛ لذا فقد اتفق الطرفان على عقد مؤتمر عام ١٩٢٤م في القسطنطينية بحضور ممثل عن العراق من أجل تسوية النزاع الحدودي بين العراق وتركيا وتحديد مصير الموصل، غير أن المؤتمر قد باء بالفشل[٢].

بعد فشل مؤتمر القسطنطينية لجأت الأطراف المتنازعة إلى عصبة الأمم للفصل في أزمة الموصل، وقد وجهت بريطانيا إلى العصبة وثيقة بعنوان: "مذكرة عن الحدود بين العراق وتركيا"، وأرفقت بها خريطة توضح خطط الحدود وأخرى توضح توزيع الأقليات، وقد أخذت عصبة الأمم – من خلال التصويت بالإجماع – قرارًا نهائيًا بإبقاء الموصل بأكملها ضمن الحدود العراقية[٣].

تمثل الموقف التركي باعتبار القضية ليست مجرد خلاف على حدود، وإنما تقرير مصير الموصل وسكانها، الذين أعلنوا عن رغبتهم في العيش داخل حدود تركيا؛ لذا فقد طالبت تركيا بإجراء استفتاء للتعرف على آراء سكان الموصل، وقد رفضت بريطانيا ذلك، وأحيل الأمر مرة أخرى إلى محكمة العدل الدولية التي قررت أواخر عام ١٩٢٥م إبقاء الموصل ضمن حدود العراق[٤].

ولم تكن تركيا قادرة في ذلك الوقت على مواجهة بريطانيا عسكريًا، فاضطرت إلى دخول مفاوضات مع بريطانيا عام ١٩٢٦م والتي انتهت برسم الحدود الحالية بين العراق وتركيا، لكن أتاتورك وعد الشعب التركي بالعمل على استعادة الموصل في الوقت المناسب عندما يجيء الوقت الذي تصبح فيه تركيا أقوى من ذلك وتكون قادرة على وضع يدها على الموصل[٥].

واقع الأمر؛ أن قبول تركيا بإبقاء الموصل ضمن الحدود العراقية كان يعود إلى ضعف تركيا وعدم قدرتها على مواجهة بريطانيا، وفي نفس الوقت فإن احتلال تركيا للموصل كان سيضعها في مواجهة مباشرة مع إيران والعراق وسوريا؛ مما يدفع هذه الدول إلى مساعدة الأكراد ضد تركيا، وبالتالي فقد فضلت تركيا عودة سلطة بغداد إلى مناطق الشمال، أو إبقاء وضعها كما هو دون اجتياح المنطقة[٦].

---

(١) جمال زكريا قاسم وآخرون: العلاقات العربية التركية من منظور عربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ج١، ١٩٩١م، ص٢٣٣؛ محمد نور الدين، حجاب وحراب، الكمالية وأزمة الهوية في تركيا، دار الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٠-٣١.

(٢) محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول، دار رياض الريس، بيروت، ١٩٩٧م، ص ص٢٤٧، ٢٤٨.

(٣) هدى درويش: العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة ١٦٤٨م إلى نهاية القرن العشرين، ج٢، دمشق: دار القلم، ٢٠٠٢م ، ص٢٢٨؛ فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط١، دار قرطبة للنشر، قبرص، ١٩٩٣م، ص ص٣٠، ٣١.

(٤) أكمل الدين إحسان أوغلي: مرجع سابق، ص١٩٧.

(٥) محمد نور الدين: مرجع سابق، ص٢٤٨.

(٦) هدى درويش: مرجع سابق، ص٢٢٨.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان النزاع على الموصل في هذه المرحلة نزاعًا تركيًا – بريطانيًا، وليس عربيًا. وقد كان للعراق وتركيا مصالح مشتركة دفعت الدولتين للحفاظ على العلاقات التركية العراقية، وأخيرًا فإن تركيا لم تخرج من أزمة الموصل خاوية الوفاض، حيث حصلت على ١٠% من عائدات نفط الموصل(٧).

ومن هنا يتضح أن أزمة الموصل هدأت تمامًا منذ عام ١٩٢٦، حيث استبدلت تركيا سياستها نحو الموصل بسياسة تحالف عراقي تركي من أجل تحقيق المصالح المشتركة، وإبقاء الموصل ضمن حدود العراق بعيدًا عن النزاعات الدولية، وقد شهدت الفترة التالية لعام ١٩٢٦م تحسن كبير في العلاقات التركية العراقية، ففي الثلاثينيات دفعت المصالح المشتركة بين العراق وتركيا إلى التقارب من أجل السيطرة على الأكراد الذين يتوزعون بين الدولتين، ومن أجل مصالح المياه في دجلة والفرات؛ لذا تم توقيع عدة معاهدات بين الجانبين عام ١٩٣٢م، ثم ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧م الذي ضمن تركيا – العراق – إيران – أفغانستان، الذي كان يمثل تعاون وحفاظ على الحدود وحسن الجوار دون أن يكون ميثاقًا دفاعيًا أو عسكريًا(٨).

[ب] لواء الإسكندرونة والنزاع التركي – السوري:

يمثل لواء الإسكندرونة بخليجه وجباله الشاهقة موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا هائلاً. فخليجه أفضل مرفأ طبيعي للسفن في شرق البحر المتوسط، ويشرف عسكريًا على جزيرة قبرص. وقد أشاد كبار القواد العسكريين والمفكرين السياسيين بأهمية لواء الإسكندرونة ومركزه الاستراتيجي؛ لذا لم يكن من المستبعد أن توجه الدول الغربية نظرها إلى هذه المنطقة الحيوية وتعدها من المناطق الاستراتيجية المهمة. وقد زاد اهتمامهم وتضاعف بلواء الإسكندرونة على أثر ظهور البترول في العراق وأراضي الخليج العربي؛ حيث فكروا في مد أنابيب البترول إلى مرفأ الإسكندرونة، ولكن كثرة النفقات وقفت عائقًا دون تنفيذ المشروع، ومع نشوء القومية العربية والحركات التحررية ضد الاحتلال اتجهت أنظار الدول الغربية من جديد لمد أنابيب البترول إلى لواء الإسكندرونة تجنبًا لخطر الشعوب العربية عليها. وازداد سعيهم لإخراج ذلك اللواء من النفوذ العربي ووضعه إما تحت أيديهم أو تحت سيطرة دولة حليفة صديقة لهم(٩).

وفي ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩١٨م حدثت تطورات مهمة؛ إذ تم إعلان الحكومة العربية في دمشق بزعامة الأمير فيصل، واستسلمت تركيا للحلفاء إثر هدنة مدروس في ٣٠ أكتوبر/ تشرين

(٧) جمال زكريا قاسم وآخرون: مرجع سابق، ص ص٢٣٨، ٢٣٩.

(٨) أكمل الدين إحسان أوغلي: مرجع سابق، ص١٨٧.

(٩) أحمد يوسف القرعى: لواء الإسكندرونة، كتب قومية؛ (الكتاب ٨٨)، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص٧، ٨.

الأول من نفس العام، وفى هذه الفترة ظهرت بوادر تقارب سوري - تركي لمواجهة النفوذ الفرنسي، ولهذا اتجه فيصل للتعاون مع مصطفى كمال أتاتورك لمواجهة السياسة الفرنسية الجديدة(١٠).

ونظرًا لشيوع مبدأ حق تقرير المصير وانتشار مبادئ ولسن الأربعة عشر بعد الحرب العالمية الأولى، فقد ثارت المستعمرات مطالبة باستقلالها وطالبت القوميات في الدولة العثمانية بالحرية والاستقلال، وعزّ على الحلفاء أن يتنكروا للمبادئ التي أعلنوها مختارين، فابتكروا نظام الانتداب. وفي ٢٥ أبريل/نيسان عام ١٩٢٠م في مؤتمر السلام المنعقد في سان ريمو بإيطاليا أجريت المفاوضات بين الدول المنتصرة في الحرب على توزيع الانتداب بين الدول، وخرجت بريطانيا وفرنسا من هذا التوزيع بنصيب الأسد(١١).

وفي ٢٤ يوليو ١٩٢٠م احتلت فرنسا دمشق، ووقعت تركيا معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس/آب القاضية بتقسيم تركيا وتخليها عن أملاكها السابقة في المنطقة العربية، واتفقت الدولتان على ترسيم الحدود وتحديد العلاقات بما يضمن مصالحهما ويلحق الضرر بسوريا؛ إذ سلختا بالتدريج أراضي ضمت الحزام الشمالي لسوريا منذ ما قبل عام ١٩٢٠م وحتى عام ١٩٣٩م(١٢).

وفي مؤتمر لوزان الذي عقدت فيه معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ يوليو ١٩٢٣م ظهرت مشكلة لواء الإسكندرونة التي أثارتها تركيا متمسكة بأهداب النفوذ الذي منحتها إياه فرنسا في اتفاقية أنقرة والتي أقرتها معاهدة لوزان دون حسم القضية بصورة نهائية(١٣).

وقد أشار الشريف حسين في الكتاب الذي أرسله إلى السير هنري مكماهونفي ١٤ يوليو ١٩١٥م، أثناء المفاوضات التي جرت بينه وبين الإنجليز لفصل البلاد العربية عن الدولة العثمانية، إلى أن الحدود الشمالية للبلاد العربية يجب أن تمتد إلى مرسين وأدنه، أي إلى خط عرض ٣٧ شمالاً، بما في ذلك منطقة إسكندرونة وانطاكية(*)أما السير هنري مكماهون فاقترح فصل هذه المنطقة في الكتاب الذي أرسله إلى الشريف حسين في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٥م زاعمًا أن سكانها ليسوا عربًا فقط؛ فرفض الشريف حسين هذا الاقتراح وأصر على رأيه في الكتاب الذي بعث

(١٠) عقيل سعيد محفوظ: سورية وتركيا (الواقع الراهن واحتمالات المستقبل)، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م، ص ص٧٨، ٧٩.

(١١) أحمد يوسف القرعي: مرجع سابق، ص٥.

(١٢) عقيل سعيد محفوظ: مرجع سابق، ص٧٩.

(١٣) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٣٣، الكود الأرشيفي: ٠٣٣٢٧٦- ٠٠٧٨، بحث في مشاكل الحدود السورية التركية ومشكلة الإسكندرونة، بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٥٧م.

بـه إلـى السير مكمـاهون فـي ٥ نـوفمبر ١٩١٥م فـي أن سكان هذه المنطقـة عـرب، لكنـه رضـي فـي التنازل عن مرسين وأدنه فقط(١٤).

وفـي معاهدة سيفر ١٩٢٠م التـي عقدت بـين الحلفـاء وتركيـا تنازلـت الدولـة العثمانيـة عـن منطقتي الإسكندرونة وكيليكية معًا، واعتبرتـا جزءًا متممًا للبلاد العربيـة. علـى أن هذه المعاهدة قد أثارت ثائرة الأتراك وساعدت الظروف الدولية السائدة وقتئذ الحركة الوطنيـة التركيـة، وبدأت تركيـا في عقد معاهدات صلح منفردة مع الدول ذوات المصـالح المتناقضـة فـي المنطقـة(١٥). وإحداها كانـت اتفاقية أنقرة التي عقدها فرانكلان بويون(*)مع حكومـة أنقرة فـى٢٠ / تشرين الأول ١٩٢١م التـي لـم يكن الحلفاء قد اعترفوا بها - فأثار هذا الاتفاق ثائرة الجرائد البريطانيـة - ووقـع معـه بروتوكـول وتـم تبادل مذكرات ترتب عليها إخلاء منطقة أدنه وإبقاء سنجق الإسكندرونة تحت الاحتلال الفرنسي مع المحافظة على حقوق القاطنين من الأتراك(١٦).

ونصت الاتفاقية على إنهاء حالـة الحرب بين فرنسـا وتركيـا وأن الحدود بين تركيـا والبلاد السورية تتحول إلى الجنوب على أن يكون الحد الفاصل بينهما خطا يبتدئ من خليج إسكندرونة من جنوب ضاحية باياس ويمتد شرقًا إلـى ميدان أكبس، ثم يمتد شرقًا ثم جنوبًـا حتـى تبقـى مدينـة كلس ضمن الحدود التركية ويبقى الخط الحديدي (المسمى بسكة حديد بغداد) داخل الحدود التركيـة ثم يمتد الخط شرقًا حتى يتصل بنهر دجلة عند جزيرة ابن عمر(١٧).

وهكذا تنازلت فرنسا لتركيا عن ١٨٠٠٠ كيلو مترًا مربعًا من الأراضي السورية بما في ذلك كيليكية بالنسبة للحدود التي وضعت لسوريا بموجب معاهدة سيفر، ومنحـت الاتفاقيـة أيضًـا امتيـازات خاصة للسكان الأتراك في لواء الإسكندرونة وانطاكيـة بموجـب المـادة السـابعة التـي نصـت علـى أن:

---

(١٤) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظـة: ٣٣، الكود الأرشيفي: ٠٣٣٢٧٦- ٠٠٧٨، بحث في مشاكل الحدود السورية التركية ومشكلة الإسكندرونة.

(١٥) مجيد خدوري: قضية الإسكندرونة، دمشق، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، ١٩٥٣م، ص٥؛ المصدر السابق، الكود الأرشيفي: ٠٣٣٢٧٦- ٠٠٧٨، بحث في مشاكل الحدود السورية التركية ومشكلة الإسكندرونة.

(*) **فـرانكلان بويـون**: سياسـي فرنسـي ولـد فـي ١٨٧٢م، ودرس فـي جامعـة أكسـفورد ببريطانيـا، وهـو مـن الفرنسيين القلائل الذين يتقنون اللغة الإنجليزية ويخطبون فيها ارتجالاً. امتاز باستقلاله وصـراحته وجرأتـه، بدأ حياته السياسية في ١٩٠٤م، وصـار وزيـرًا للدعايـة فـي ١٩١٧م. وكـان فـي البرلمـان الفرنسـي مـن أشد الذين انتقدوا سياسة كليمنصو ومعاهدة فرساي، وكان ذلك سبب فشله في الانتخابات التي تلت عقد المعاهدة. وربمـا كـان هذا الانـدحار أحد العوامل التـي دفعتـه إلـى المغـامرة فـي السياسـة الخـارجيـة، فلعب دورًا ملـؤه الجرأة والمغامرة في الاتفاق مع الكماليين وتقريب وجهة نظرهم من فرنسا على حساب الإنجليز.
مجيد خدوري: المرجع السابق، ص٦.

(١٦) وزارة الخارجيـة، الأرشـيف السـري، محفظـة: ٢٨٣، الكـود الأرشـيفي: ٠٣٦٥٢١-٠٠٧٨، مشـكلة سـنجق الإسكندرونة.

(١٧) المصـدر السـابق، محفظـة: ٣٣، الكـود الأرشـيفي: ٠٣٣٢٧٦-٠٠٧٨، بحـث فـي مشـاكل الحـدود السـورية التركية ومشكلة الإسكندرونة؛ مجيد خدوري: مرجع سابق، ص٧.

"يتألف نظام إداري خاص في منطقة الإسكندرونة ويتمتع السكان الأتراك في هذه المنطقة بكافة التسهيلات لإنماء ثقافتهم وأن يكون للغة التركية هناك مركز رسمي". وقد حصلت الحكومة الفرنسية لقاء ذلك على تصريح من الحكومة التركية بمنح امتيازات اقتصادية لشركات فرنسية بقصد استخراج معادن الحديد والكروم والفضة من وادى خرشوط في تركيا مدة ٩٩ عامًا على أن يساهم الأتراك في رأس مال هذه الشركات إلى حد ٥٠% من الرأسمال المستثمر، ثم تألفت بعد ذلك لجنة مختلطة لتعيين الحدود التي نصت عليها الاتفاقية واجتمعت اللجنة في سبتمبر ١٩٢٥م وطالب الأتراك ببضعة مراكز جنوب الخط المقرر في الاتفاقية كمحطة سكة حديد باياس وبعض القرى العربية التابعة لمدينة كلس التركية وبعض الأقسام الواقعة قرب الحدود الشرقية. وقد عرقلت هذه المطالب أعمال اللجنة وأوقفت عملها حتى وصول المسيو دي جوفنيل M. de Jouvenel المندوب السامي الفرنسي الجديد بسوريا الذي رأى حسم القضية فذهب بنفسه إلى أنقرة؛ حيث وقعت اتفاقية وخمس بروتوكولات في ١٨ فبراير/شباط ١٩٢٦م[١٨].

وقد عدلت اتفاقية جوفنيل بعض أحكام اتفاقية أنقرة وذلك بإجابة مطالب الأتراك، وكذلك تم الاتفاق على التعاون بين الحكومتين لمكافحة العصابات في منطقة الحدود على مسافة ٥٠ كيلو مترًا من كل جانب من الحدود السورية - التركية[١٩]، وخلال كفاح سوريا من أجل الاستقلال من الانتداب الفرنسي دخلت فرنسا في مفاوضات مع سوريا، وانتهى الطرفان إلى الاتفاق على مهلة تنتهى بحلول عام ١٩٣٩ لتجلو فرنسا بقواتها وانتدابها عن سوريا. وفى خلال هذه المباحثات بين فرنسا وسوريا التي لم تتناول موضوع لواء الإسكندرونة عارض أتاتورك بشدة في بقاء هذا اللواء تحت إشراف فرنسا، وقال في بداية معارضته: إنه ما دامت فرنسا قد اتفقت على الجلاء عن سوريا فإن الأمر يقتضى جلاءها أيضًا عن لواء الإسكندرونة. وذهب يوحى لصحافته بأن هذا اللواء تركى ولا يمت بصلة لسوريا[٢٠]، وأن الإسكندرونة كانت جزءا من مملكة الحيثيين[*] التي كانت قائمة في الأناضول كما هو وارد في الإنجيل، وأخذ يهيئ الأذهان إلى أحقية تركيا في هذا اللواء باعتباره منطقة اغلب سكانها من الأتراك[٢١].

ظلت تركيا متمسكة باتفاقية عام ١٩٢١م والتي نصت على نظام إداري خاص للواء الإسكندرونة وظل الحال على ذلك بضع سنوات على أمل الوصول في يوم ما إلى الاتفاق مع فرنسا

---

(١٨) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٣٣، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨-٠٣٣٢٧٦، بحث في مشاكل الحدود السورية التركية ومشكلة الإسكندرونة؛ مجيد خدوري: مرجع سابق، ص١٣، ١٤.

(١٩) المصدر السابق، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨- ٠٣٣٢٧٦، بحث في مشاكل الحدود السورية التركية ومشكلة الإسكندرونة.

(٢٠) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٦٢٤، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨-٠٤٠٦١٥، مذكرة بحث تاريخي عن مشكلة إسكندرونة.

(٢١) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٦٢٤، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨-٠٤٠٦١٥، مذكرة بحث تاريخي عن مشكلة إسكندرونة.

على إعادة النظر في هذه الاتفاقية[٢٢]، وفي سبتمبر عام ١٩٣٦م هيأت فرصة عقد المعاهدة السورية - الفرنسية للحكومة التركية مجالاً للمطالبة بتعديل وضع لواء الإسكندرونة بحجة أن منح سوريا استقلالاً يتطلب من فرنسا أن تعيد النظر في وضع اللواء وتمنح سكانه الأتراك الاستقلال[٢٣]. ولكن وعد فرنسا لسوريا بمنحها الاستقلال، بما في ذلك لواء الإسكندرونة، قد أثار تركيا ودفعها إلى الاحتجاج؛ مما أدى إلى توتر العلاقات بين تركيا وفرنسا وقيامها برفع شكواها إلى عصبة الأمم[٢٤].

وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٦م عقد اجتماع العصبة بحضور الوفد السوري، وبدأ المجلس بمناقشة النزاع حول قضية اللواء بين الحكومة التركية والفرنسية، بموجب المادة الأولى من قرار مجلس العصبة، والتي نصت على ضرورة استمرار المفاوضات بين فرنسا وتركيا بصورة مباشرة، واستؤنفت المباحثات بين الوفدين التركي والفرنسي، وفي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول قابل المسيو فينو أعضاء الوفد السوري، وأخبرهم أن المحادثات مع الأتراك انتهت دون اتفاق، وأكد على أن فرنسا لن تقبل أي مذكرة قبل صرف النظر عن المطالب التركية باستقلال اللواء[٢٥].

ولكن يبدو أن التهديدات التركية، وضغطها لحل قضية الإسكندرونة بوسائل العنف قد أحرج موقف فرنسا، وبين لها بأنها إذا بقيت مصرة على موقفها في عدم التنازل أمام الإصرار التركي، فعليها أن تقابل التهديد التركي بمثله وتستعد للحرب معها إذا اقتضى الأمر، لكن فرنسا في ذلك الوقت، لم تكن على استعداد للدخول في حرب من أجل قضية الإسكندرونة، كما كانت فرنسا وبريطانيا تخشيان الخطر الإيطالي، ذلك الخطر الذي دفعهما إلى استرضاء تركيا في مؤتمر مونترووالسماح لها بموجبه بتسليح المضايق في ٢٠ يوليو عام ١٩٣٦م، فلم يكن في مصلحة الحكومة الفرنسية أن تفصم عرى هذه الصداقة الجديدة من أجل قضية الإسكندرونة. ولعبت بريطانيا دورًا كبيرًا في الضغط لحل هذه القضية بشكل يزيد التقارب بينها وبين فرنسا وتركيا[٢٦].

طالما أعلنت فرنسا رغبتها في الحفاظ على وحدة سوريا وانتقدت موقف بريطانيا المؤيد لتركيا ضد مصالح سوريا.

وقد ذكر عبد الرحمن عزام[*] - وزير مصر المفوض ببغداد - أن وزير فرنسا المفوض مسيو لبيسيه M. Lepissier تحدث معه عن مسألة سنجق الإسكندرونة وأخبره أنها تتطور إلى حالة

---

(٢٢) أمين شاكر وآخرون: تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء أتاتورك، القاهرة، ١٩٥٥م، ص١٢١.

(٢٣) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٣٣، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨-٠٣٣٢٧٦، بحث في مشاكل الحدود السورية التركية ومشكلة الإسكندرونة.

(٢٤) المصدر السابق: محفظة: ٢٨٣، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨-٠٣٦٥٢١، مشكلة سنجق الإسكندرونة.

(٢٥) حسام النايف: المرجع السابق، ص ص٨٣، ٨٦، ٨٧.

(٢٦) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ص٤٨، ٤٩.

عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، الجزء الثالث، ص٨٢٨.

خطرة وأنه يعتقد أن الترك قد أخذوا يعودون إلى سياسة الدولة العثمانية، وأنه يرى أن استيلائهم على السنجق هو بداية لمطامع أوسع(٢٧).

وفي ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٣٧م قدم رئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم Leon Blum مبادرة تضمنت مشروعًا لإنهاء مشكلة الإسكندرونة(٢٨)، وقد ناقش مجلس عصبة الأمم مشكلة الإسكندرونة بشكل مفصَّل وفق ما تضمنته رسالة بلوم من مبادئ(٢٩).

قرر مجلس عصبة الأمم أن يسافر ثلاثة مراقبين محايدين إلى السنجق ليوافوا المجلس بالمعلومات. وقد اجتمع مندوبو تركيا وفرنسا، وبعد مفاوضات طويلة أمكن الوصول إلى اتفاق مرضي في ٢٧ يناير/كانون الثاني عام ١٩٣٧م(٣٠)، ويقوم هذا الاتفاق على أن تكون منطقة السنجق مجموعة متميزة على حدة مستقلة استقلالا تاما في أمورها الداخلية، ويكون اللسان التركي لغتها الرسمية، على أن لمجلس العصبة أن يقرر أحوال استعمال لغة أخرى، ويصير السنجق منطقة منزوعة السلاح فلا جيش ولا استحكامات حربية، وينص في الدستور والقوانين الأساسية التي توضع للسنجق على تقرير حقوق تركيا في استعمال ميناء الإسكندرونة لتجارة الترانزيت(٣١).

وتنفيذًا لقرارات المجلس سافرت اللجنة المنتدبة للإشراف على الانتخابات البرلمانية هناك، فتبين أن نسبة عدد الناخبين الأتراك هي ٤٢% من مجموع الناخبين، وكان الأتراك يدعون أن الأغلبية المطلقة هي للعنصر التركي، وقد دخلت الحكومتان التركية والفرنسية في مفاوضات بقصد الوصول إلى اتفاق على توقيع إبرام معاهدة صداقة تركية – فرنسية، وتوقيع اتفاق ثلاثي بين تركيا وفرنسا وسوريا لضمان سلامة خط الحدود بين تركيا وسوريا، فضلاً عن اشتراك تركيا مع فرنسا في المحافظة على الأمن العام في السنجق(٣٢).

---

(٢٧) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ١٤٥، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨-٠٣٤٩٩٤، حديث وزير مصر المفوض ببغداد عن قضية الإسكندرونة بتاريخ ١٢ يناير ١٩٣٧م.

(٢٨) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ص٥٠، ٥١.

(٢٩) رئاسة مجلس الوزراء، محفظة: ١٧٤٨، الكود الأرشيفي: ٠٠٨١-٠٣١٤٠٦، ملحق تقرير عن مسألة سنجق الإسكندرونة، بتاريخ أغسطس ١٩٣٨.

(٣٠) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ١٤٥، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨-٠٣٤٩٩٤، ملحق تقرير عن مسألة سنجق الإسكندرونة، بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٣٧م.

(٣١) رئاسة مجلس الوزراء، محفظة: ١٧٤٨، الكود الأرشيفي: ٠٠٨١-٠٣١٤٠٦، ملحق تقرير عن مسألة سنجق الإسكندرونة.

(٣٢) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٢٨٣، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٨-٠٣٦٥٢١، النزاع الفرنسي التركي على سنجق الإسكندرونة ١٩٣٦م.